الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبه حسابات الطرق والكباري

السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة
السيد المهندس / العضو المنتدب التنفيذي
شركة النيل العامة للطرق الصحراوية

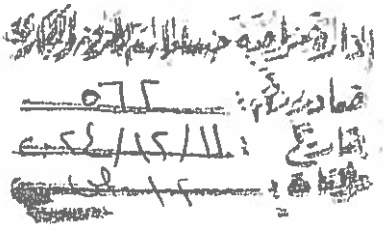

تحية طيبة وبعد ،،،

أتشرف بـ أن أرسل لسيادتكم رفق هذا الكتاب تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/٦/٣٠ .

رجاء التكرم بالتنبيه بالدراسة وإتخاذ اللازم نحو العرض علي الجمعية العامة للشركة في أقرب وقت .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

وكيل أول الوزارة
مدير الإدارة

(محاسب / أسامة عبد القادر عبد الرحمن)

تحريراً في: ١١ / ١٢ /٢٠٢٤ .

تقرير مراقب الحسابات

على القوائم المالية لشركة النيل العامة للطرق الصحراوية

عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/٦/٣٠

تقرير عن القوائم المالية :-

راجعنا القوائم المالية لشركة النيل العامة للطرق الصحراوية " شركة مساهمة مصرية تابعة للشركة القابضة لمشروعات الطرق والكباري والنقل البرى خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته " والمتمثلة في قائمه المركز المالي في ٢٠٢٤/٦/٣٠ والظاهر إجمالي الأصول بها نحو ١,٨٦٥ مليار جنيه وقائمة الدخل عن الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠ والتي أظهرت صافي ربح بنحو ١٢,٦٦٨ مليون جنيه (قبل الضريبة) - متضمناً أرباح رأسمالية نحو ٥,٧٥٩ مليون جنيه - وكذا قائمتي التغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية وقائمة الدخل الشامل عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات ٠

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية :-

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية السارية ٠

وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة ٠

مسئولية مراقب الحسابات :-

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها ، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة أو مؤثرة ٠

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإيضاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهامة والمؤثرة في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف وليس بغرض إبداء رأي على كفاءة نظام الرقابة الداخلية في الشركة ٠

وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسباً لإبداء رأينا على تلك القوائم المالية .

أساس الرأى المتحفظ :-

١- لم نواف بكشوف المطابقة التي تمت بين سجل الأصول ومحاضر الجرد للوقوف علي وجود فروق من عدمه فضلاً عن عدم قيام الشركة بجرد بعض العهد الشخصية والآلات والعدد والأدوات دون جردها بالكامل بالمخالفة لتعليمات الجرد الصادر في ذلك الشأن .

٢- استمرار قيام الشركة بالاكتفاء برسم كروكي لكافة مواقع أراضي الشركة دون الرفع المساحي لها الامر الذي لم نتمكن معه التحقق من صحه المساحات الظاهرة لها دفترياً .

٣- بلغت المساحة الاجمالية المثبتة بسجلات الشركة لأرض أبو زعبل نحو ٤ فدان و ١١ قيراط و ١٠ سهم بمبلغ نحو ٢٥٤ الف جنيه في حين بلغت المساحة وفقاً لشهادات القيود بالسجل العيني الصادرة عن الشهر العقاري ٤ فدان و ١٣ قيراط و ١٧ سهم بفرق نحو ٢ قيراط و٧ سهم مسجل بأسماء ملاك اخرين .

٤- مازال حساب الأراضي يتضمن نحو ١٠٥ الف جنيه يمثل المسدد لجهاز حماية أملاك الدولة بمحافظة الإسكندرية منذ فبراير ١٩٨٨ مقابل حيازتها لمساحة ١٦٩٥٢ م٢ منذ عام ١٩٧٠ بمنطقة مرغم هذا وقد وردت مطالبة من جهاز حماية أملاك الدولة بنحو ٣٩,٣١ مليون جنيه قيمة مقابل حق الانتفاع المستحق علي الشركة وقد كونت الشركة مخصص لمقابلة حق الانتفاع المطلوب بنحو ١,٢٦٥ مليون جنيه فقط والموضوع مازال منظور امام الجهات القضائية .

٥- مازالت الشركة لم تنتهي من كافة الإجراءات اللازمة للحصول علي عقد الملكية النهائي وتقنين وضع يد الشركة علي قطعة ارض شق الثعبان بمحافظة القاهرة في ظل وجود مذكرة من المستشار القانوني للمحافظة بإلغاء التخصيص من محافظة القاهرة بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٣١ وطالبت الشركة من المحافظة بمنحها مهلة لمدة عام لتوفيق أوضاعها بموجب خطابها للمحافظة في ٢٠١٤/١١ ولم نواف بما تم في هذا الشأن علي الرغم من رد الشركة أنه تم عمل الرفع المساحي لقطعة الأرض وإرسال الأوراق إلي إدارة أملاك القاهرة بالمحافظة للحصول علي عقد الملكية ، فضلاً عن وجود اشغالات من بعض الأشخاص لم يتم إزالتها .

٦- لم يتم موافاتنا بما انتهي اليه التحقيق في حدوث حريق بمعدات الشركة بمنطقة الوادي الجديد الخارجة بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٢٦ والتي قدرت قيمة التلفيات وفقاً للجنة المشكلة بالقرار الإداري رقم ٣٠٦ لسنة ٢٠٢٤ بنحو ١٤,٨ مليون جنيه ولم يتم إجراء أية تسويات مالية حيال قيمة الأصول المحترقة .

٧- عدم قيام الشركة بإجراء جرد فعلي أو هندسي لكمية السن بأنواعه فضلاً عن عدم التزام الشركة بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) بشأن المخزون فيما يخص تقييم المخزون بالتكلفة أو السوق أيهما أقل ، حيث أظهرت قيمة المخزون من السن بتكلفة نحو ١٤,٥ مليون جنيه في حين بلغ سعر بيعه نحو ١١ مليون جنيه (وفقاً للأسعار التقديرية بالشركات التابعة والتي تزيد عن السعر السوقي الفعلي) بانخفاض نحو ٣,٥ مليون جنيه .

٨- عدم قيام الشركة بإرسال أية مصادقات او اجراء مطابقات لكافة أصحاب الأرصدة المدينة والدائنة الظاهرة بالقوائم المالية بما يشير ان الأرصدة الظاهرة تعبر عن وجهة نظر الشركة فقط .

٩- بلغ رصيد حساب العملاء في ٢٠٢٤/٦/٣٠ مديناً بنحو ١٠٠,٨٥٥ مليون جنيه قبل خصم مجمع الإضمحلال البالغ نحو ٢٣,٩٠٥ مليون جنيه منها مديونيات طرف بعض كبار العملاء مثل هيئة السكة الحديد البالغ مديونياتها نحو ٤٩,١١٢ مليون جنيه والهيئة العامة للطرق والكباري والبالغ مديونياتها نحو ١٦,٩٧٨ مليون جنيه وجهاز مشروع التعمير البالغ مديونية نحو ١٥,٠٨٢ مليون جنيه بنسبة نحو ٤٩٪ ، ١٧٪ ، ١٥٪ علي الترتيب من أرصدة العملاء المدينة وقد لوحظ تضمين تلك المديونيات مبلغ نحو ٤١,٥٧٠ مليون جنيه قيمة فروق أسعار وتعويضات منها ما يلي :-

- نحو ٥,١٠١ مليون جنيه بحساب الهيئة العامة للطرق والكباري عن عمليات تم تسليمها إبتدائيا ونهائيا .
- نحو ٢٤,٨٧ مليون جنيه بحساب الهيئة القومية لسكك حديد مصر قيمة فروق أسعار أقامت الشركة دعاوي قضائية عن بعضها (نحو ٢٣,٧٢٠ مليون جنيه) مكون عنها مخصص بنحو ٢٣,٤٢٢ مليون جنيه .
- نحو ٨,٥ مليون جنيه بحساب مطارات (وزارة الطيران المدني) قيمة تعويضات رفع كفاءة وصيانة الحقل الجوي بمطار الخارجة والتي تم تسليمها نهائياً بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٧
- نحو ٣,١ مليون جنيه بحساب محليات قيمة تعويضات وفروق أسعار عن عمليتي إنشاء ورصف طرق بمركز الخارجة بطول ١٠ كم ، رصف شوارع بمدينة قنا حواجز خرسانية وقد تم تسليمها نهائياً بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٢ ، ٢٠١٨/٨/٧ علي التوالي .

١٠- بلغ رصيد الأطراف ذوي العلاقة نحو ١,٠٥٧ مليار جنيه منه نحو ١,٠٤٤ مليار جنيه طرف الشركة القابضة لمشروعات الطرق والكباري اقتصرت المطابقة معها علي بعض الأرصدة دون كافة العمليات مثال ذلك ارصفة الاحواض وعدد ٦ محطات حياة كريمة والبالغ رصيدهم نحو ٣١٦ مليون جنيه وما لذلك من اثر علي ارصدة حسابات تلك الأطراف **وتجدر الإشارة للاتي :-**

- سبق تخفيض نحو ٢٨,٧٣٢ مليون جنيه من الحساب المدين الجاري لشركة النيل العامة للإنشاء والرصف تتمثل في القيمة الايجارية المستحقة لشركة الانشاء والرصف عن المعدات

والسيارات السابق تأجيرها للصحراوية دون الوقوف علي تحليل أو حصر لكافة مصروفات الصيانة والوقود المخصومة علي الانشاء والرصف بناءً علي ما نصت عليه اللائحة الايجارية المعدة لهذا الغرض في حينه علماً بأن الجمعية العامة العادية لشركة الانشاء والرصف رقم (٦٣) في ٢٠٢٤/٢/٧ قررت مراجعة وإسقاط المبالغ المستحقة علي الشركة الصحراوية عن السنوات السابقة نظير إيجار المعدات والسيارات وهو ما تم دون مراجعة ومراعاة بنود المصروفات المشار إليها ٠

١١- بلغ رصيد السحب علي المكشوف في ٢٠٢٤/٦/٣٠ نحو ١٤,٦ مليون جنيه تحملته الشركة عنه فوائد خلال العام بنحو ٢١,١ مليون جنيه (متضمن نحو ١٦,٦ مليون جنيه فوائد الشركة القابضة عن ضمانات الشركة لدي البنوك) وذلك علي الرغم من قيامها بفك ودائع بنحو ١٨,٣مليون جنيه نتيجة لعدم حسن إدارة الأموال المتاحة ومن امثلة ذلك :-

- صرف مبالغ للمقاولين نقدية واخري في صورة مسحوبات خامات بلغ ما أمكن حصرة منها نحو ٢١,٠٧٨ مليون جنيه دون وجود ما يقابلها من اعمال مما ترتب عليه ظهور تلك الأرصدة بمديونياتهم ٠
- صرف مبالغ كسلف مستديمة ومؤقتة بلغ اجماليها خلال العام نحو ٢٣,٥ مليون جنيه غالبيتها سلف مؤقته لمشتريات وصرف مبالغ للمقاولين بالعمليات دون وجود رقابة عليها مما ترتب عليه وجود ارصدة لم تسوي طرف بعض العاملين بنحو ٧٣٢ الف جنيه فضلاً عن مخالفة ذلك لأحكام المادة (١٦) من اللائحة المالية الموحدة بشأن صرف المستحقات ٠
- صرف مبالغ كان يمكن تجنبها في استئجار الآلات ومعدات ووسائل نقل بنحو ٤,٢ مليون جنيه واخري بنحو ١١,٥ مليون جنيه علي مواقع خلاطات وكسارات متوقفة محلياً ولم يتحقق عنها اية إيرادات ٠

١٢- علي الرغم من قيام الشركة بتوفيق أوضاعها خلال العام المالي السابق وفقاً لمتطلبات المادة الخامسة من القانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ بتعديل احكام قانون شركات قطاع الاعمال العام رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ وذلك بمعالجة الخسائر المرحلة البالغة نحو ٧١٣,٩٨٢ مليون جنيه بإقفال صافي الربح المحاسبي البالغ نحو ٢٠,٨٨٤ مليون جنيه ونحو ٦٩٣,٠٩٨ مليون جنيه من الاحتياطي الرأسمالي بعد اقفال الأرباح الرأسمالية البالغة نحو ٧٣٧,٩٧٤ مليون جنيه والمحققة عن بيع بعض أراضي الشركة ومبني الإدارة والورش الا انه حتي تاريخه لم تتحقق هذه الأرباح نتيجة عدم قيام كل من الشركة القابضة لمشروعات الطرق وهيئة ميناء دمياط بسداد المديونيات المستحقة عليهم والبالغة نحو ٣١٨,٤١٥ مليون جنيه ، ٣٣٤,٤٩٣ مليون جنيه علي الترتيب وفقاً لما ورد بتقريرنا التفصيلي وهو ما يشير بضرورة إعادة النظر لما تم اجرائه من تسويات خاصة في

ضـــوء تحفظاتنا العام الســـابق وعدم اجراء الشـــركة القابضـــة وشـــركاتها التابعة لاية معالجات بشـأن الأراضـي المباعة للقوات المسـلحة وفقاً للبرتوكول الموقع في ٢٠٢٤/١١/١٧ في ضـوء موافقة السيد الفريق نائب رئيس الوزراء وزير النقل والصناعة ٠

١٢- المخصـــصـــات بخلاف الإهلاك الظـاهرة فى القوائم المـاليـة فى ٢٠٢٤/٦/٣٠والبـالغـة نحو ٤٨,٧١٤ مليون جنيه تعبر عن وجهه نظر الشـركة ومن رأينا أنها غير كافية وتحتاج الى تدعيم وفقا لما هو وارد بتقريرنا التفصـيلي وتجدر الإشـارة إلي قيام شـركة بنك مخصـصـات بنحو ٢,٩ مليون جنيه دون دراسة ٠

١٤- ظهر رصـيد مصـلحة الضـرائب في ٢٠٢٤/٦/٣٠ دائنـاً بنحو ١٢٦ مليون جنيـه ومـدينـاً بنحو ٦١ مليون جنيه وقد لوحظ بشأنه ما يلي :-

- لو نواف بشهادة من مصلحة الضرائب بأرصدة الشركة علي كافة الضرائب حتي ٢٠٢٤/٦/٣٠ بما يشـير ان الأرصـدة تعبر عن وجهة نظر الشـركة فقط واكتفت بتكوين مخصـص لضريبة القيمة المضافة بنحو ٦,٧ مليون جنيه علي الرغم من وجود فروق فحص لها حتي عام ٢٠٢٣ بنحو ٤٨ مليون جنيه ٠
- أظهر الموقف الضـريبي المعروض بالايضـاحات المتممة اسـتحقاق المصـلحة لمبلغ نحو ١١٦ مليون جنيه علي مسـتوي كافة الضـرائب بعضـها حتي ٢٠٢٤/٦/٣٠ (الدمغة والخصـم والإضـافة والـذي ظهر منـه وجود فرق بـالنقص عن الرصـيـد الـدفتري بنحو ٢,١ مليون جنيـه) والبعض الاخر عن سـنوات مـا قبـل العـام المـالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بما يشير لعدم مراعاة الشركة عرضه في ضوء الأرصدة الدفترية بالقوائم المعروضة ٠
- عدم التزام الشـركة بسـداد ضـريبة الخصـم والاضـافة وفقاً للمواعيد القانونية المحددة حيث اظهر الموقف وجود ضـرائب بنحو ٦,٨ مليون جنيـه عن فترات حتي الاولي من عام ٢٠٢٤ ، هذا فضـلاً عن وجود فروق فحص وغرامات تأخير علي مسـتوي كافة الضـرائب بنحو ١٠١ مليون جنيه لسنوات ما قبل العام المالي الحالي ويرجع بعضـها لعام ٢٠٠٥ بما يشير الي زيادة تلك المبالغ حال سدادها ٠
- قيام الشـركة بإجراء بعض التسـويات المحاسـبية بمبلغ نحو ٧,٢ مليون جنيه بتخفيض دائنية مصـلحة الضـرائب مقابل ما تم قيده سـابقاً كمديونية دون وجود سـند لاجراء مثل هذه التسويات مما له اثر علي اظهار حساب المصلحة علي حقيقته ، فضلاً عن أن غالبية ما تم قيدة كمديونية علي المصلحة مازال محل نزاع مرفوع بشأنها قضايا ضد المصلحة ولم نواف بما تم بشأنها ٠
- عدم قيام الشـركة بحسـاب ضـريبة الدخل عن العام علي الرغم من إعدادها الإقرار المبدئي بصافي ربح ضريبي نحو ٣,٦ مليون جنيه ٠

١٥- قيام الشركة بتعلية الإيرادات من واقع صور ضوئية لمستخلصات الاعمال وفروق الأسعار غير مدون عليها صورة طبق الأصل أو مختومة بختم جهة الاسناد وقبل المراجعة والاعتماد من جهات الاسناد ، فضلاً عن قيام الشركة بإثبات إيرادات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٧٤,٤٥٧ مليون جنيه عن فروق أسعار وبيانات أعمال معدة ومعتمدة بمعرفة مهندسي الشركة دون إعتمادها من جهة الاسناد ٠

١٦- إستمرار الشركة في الاعتماد علي تنفيذ أغلب الاعمال المسندة لها علي مقاولي الباطن وكذا إستمرارها في عدم إعداد مستخلصات تراكمية للتنفيذ الذاتي اولاً بأول مما يتنافي مع قواعد الرقابة الداخلية السليمة هذا وقد بلغ ما تم تنفيذه من ايرادات النشاط بمعرفة مقاولي الباطن نحو ٨٢٥ مليون جنيه بنسبة نحو ٦٨ % من إجمالي إيرادات النشاط عن العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ البالغة نحو ١,٢١٨مليار جنيه (طبقاً لبيان التنفيذ) وبتكلفة بلغت نحو ٧٨٤ مليون جنيه بنسبة نحو ٧١ %من تكلفة الإنتاج البالغة نحو ١,١٠٥ مليار جنيه عن نفس الفترة ، كما بلغ ما تم تنفيذه من ايرادات النشاط بمعرفة الشركة ذاتياً نحو ٣٩٣ مليون جنيه بنسبة نحو ٣٢ % من إجمالي إيرادات النشاط و بتكلفة بلغت نحو ٣٢١ مليون جنيه و بنسبه نحو ٢٩ % من تكلفة الإنتاج ٠

١٧- ظهر راس المال العامل موجباً بنحو ٦٢ مليون جنيه كما بلغ راس المال المستثمر نحو ٣٤٢ مليون جنيه حققت الشركة عنه عائد بنحو ٦,٩٠٩ مليون جنيه (بعد استبعاد اثر الربح الرأسمالي) بنسبة نحو ٢ % وهو عائد متدني لا يتناسب وطبيعة النشاط وقيمة الاعمال المنفذة خلال العام والبالغة نحو ١,٢١٨ مليار جنيه ويستوجب ضرورة بحث ودراسة أسباب ذلك والعمل علي تعظيم العائد ٠

١٨- بلغت الأجور النقدية المدرجة بالمصروفات عن العام نحو ١١٤ مليون جنيه (من إجمالي الأجور البالغة نحو ١٣٥ مليون جنيه) منها نحو ٦٢ مليون جنيه قيمة مكافآت تشجيعية منصرف بعضها بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم ٧٨٩ لسنة ٢٠٢٠ وفقاً لنسب محددة لكل فئة وظيفية بنحو ٤٤ مليون جنيه والباقي بنحو ١٨ مليون جنيه بموجب موافقات من العضو المنتدب التنفيذي (متضمنة نحو ٦,٨ مليون جنيه منصرفة كمكافآت ميزانية ومناسبات) وتجدر الإشارة إلي وجود مبالغ معلاه بالأجور المستحقة ولم تصرف عن العام والاعوام السابقة بنحو ٨٧,٢ مليون جنيه لم نوافي بمستحقيها فعلياً علي وجه الدقة غالبيتها كانت تمثل تعليات اجمالية مما يستوجب ضرورة تشكيل لجنه بإشراف الشركة القابضة لبحث كافة المبالغ المعلاه كمستحقات وبيان مدي استحقاقها فعليا من عدمه واتخاذ ما يلزم حيال ذلك ووضع نظام محدد للمكافآت يعرض علي الجمعية ٠

١٩- عدم تأثر نتيجه العام الظاهرة بربح نحو ١٢,٦٦٨ مليون جنيه **بما يلي :-**

- نحو ١٠,٤ مليون جنيه - قيمة ما يجب تخفيضه من الإيرادات نتيجة لعدم إدراج الشركة لبعض العمليات بحساب اعمال تحت التنفيذ لعدم وجود تعاقدات لها (عملية خط سكة حديد

من بشـــتيل الي الاتحاد ، عملية انشـــاء محطة ميديكوم القطار السريع) وجردها فعلياً خلال شهر يوليو ٢٠٢٤ ضمن جرد الاعمال تحت التنفيذ ٠

- نحو ٥,٣ مليون جنيه - قيمـة نسبـة ٣ % حصـة الـشركـة القابضـة فـي العمليات المسندة للشركة عن الاعمال وفروق الأسعار التي لم يتم سـداد مسـتخلصـاتها حتي ٢٠٢٤/٦/٣٠ والتي لم يتم تحميلها علي حسـاب المصـروفات خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ ٠
- نحو ٣,٥ مليون جنيه - قيمة الفرق بين تكلفة مخـزون الإنتاج غير التـام مـن السـن والقيمة الواجب تقييمه به وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٢) الخاص بالمخزون ٠
- نحو ٠,٨١٢ مليون جنيه - قيمة الضريبة المستحقة وفقاً للإقرار الضريبي المبدئي المعد بمعرفة الشركة ٠

بما يشير إلي تحقيق الشركة لخسارة بنحو ١٣,١ مليون جنيه (بعد مراعاة أثر الربح الرأسمالي) حال إجراء كافة تلك التصويبات وما لذلك من أثر علي حساب التوزيع المعروض علي الجمعية ٠

<u>الرأى المتحفظ:-</u>

وفيما عدا تأثير ما جاء بعاليه في الفقرات السابقة فمن رأينا أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبهـا الهـامـة عن المركز المـالي لشـركـة النيـل العـامـة للطرق الصـحراويـة في ٢٠٢٤/٦/٣٠وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السـنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة ٠

<u>ومع عدم إعتبار ما يلي تحفظاً إضافياً :-</u>

- بلغـت الأصـــول الثـابتـة في ٢٠٢٤/٦/٣٠ نحو ٢٨٠,٦ مليون جنيـه وبصـــافي قيمـة دفتريـة نحو٩٥,٦ مليون جنيه بعد اسـتبعاد مجمع الإهلاك بنحو ١٨٥ مليون جنيه بما يعادل نحو ٣٤٪ من التكلفة الدفترية للأصول الأمر الذي يشير إلى تقادمها وما يترتب على ذلك من آثار ٠

، ويرتبط بذلك وجود العديد من الآلات والمعدات ووسائل النقل والانتقال العاطلة وغير المستغلة بنحو ١٥٢ مليون جنيه ، ٢٦ مليون جنيه علي الترتيب بنسـبة ٧٥ % ، ٤٣ % من التكلفة التاريخية لتلك الأصول البالغة نحو ٢٠٣ مليون جنيه ، ٦١ مليون جنيه علي الترتيب وتجدر الإشارة الي قيام الشركة

يتعين العمل على إنهاء الأعمال طبقا للمواعيد المقررة بالعقود وأوامر الإسناد للاستفادة من تلك الودائع تجنباً لما يتم تحمله من مصروفات وعمولات خطاب الضمان .

- عدم قيام الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو استرداد قيمة بعض خطابات الضمان للعمليات المنتهية والمسلمة ابتدائياً ونهائياً بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٧٠,١٦٩ مليون جنيه .

يتعين تحقيق أسباب ما سبق واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لاسترداد قيمة تلك الخطابات والعمل على إنهاء كافة العقبات لوقف تحمل المزيد من المصروفات والعمولات الخاصة بتجديدها مع بحث أسباب عدم تسليم بعض العمليات نهائيا وما يترتب على ذلك من أثار نحو تحمل الشركة أعباء تجديد تلك الخطابات .

- تضمن حساب الموردين نحو ٣٠,٤١٤ مليون جنيه أرصدة مدينة متوقفة مكون عنها مخصص بنحو ١٢,٧٠٩ مليون جنيه منها نحو ١٧,٣٠٧ مليون جنيه صدر بشأنها أحكام نهائية وأحكام ابتدائية غيابية لصالح الشركة منذ سنوات ولم يتم تنفيذها حتي ٢٠٢٤/٦/٣٠ .

مما سبق يتعين دراسة تلك المديونيات والعمل على تحصيلها واتخاذ ما يلزم من إجراءات في ضوء ذلك .

- تضمن حساب حسابات مدينة أخرى في ٢٠٢٤/٦/٣٠ **ما يلي :-**

  - نحو ٣٦,٥٧٠ مليون جنيه تحت مسمي تأمينات عمليات منها نحو ٤,٨١٠ مليون جنيه رصيد عن عمليات تم تسليمها ابتدائياً / نهائياً مكون عن بعضها مخصص بنحو ١٧٧ ألف جنيه .
  - نحو ٢,٧١٠ مليون جنيه تحت مسمي تأمينات مختلفة تمثل قيمة تأمين استغلال بعض المحاجر وتأمين إيجار لبعض الاستراحات والأراضي منها نحو ٢٠٨ ألف جنيه قيمة تأمين بعض المحاجر والاستراحات على الرغم من انتهاء مدة ترخيص تلك المحاجر وانتهاء مدة عقد الاستراحات دون الوقوف على ما اتخذته الشركة من إجراءات في هذا الشأن .

يتعين تحديد أسباب عدم قيام الشركة بتحصيل تلك المبالغ واتخاذ ما يلزم من إجراءات .

- تضمن حسابات مدينة أخري نحو ٢,٤٨١ مليون جنيه قيمة رصيد الجزاءات الموقع علي بعض العاملين بالشركة وأفراد الحراسة وقد تبين وجود فروق بين بعض الأرصدة بالإدارة المالية عن المدرجة بإدارة الاستحقاقات في ٢٠٢٤/٦/٣٠ .

هذا بخلاف نحو ١,٠١٢ مليون جنيه مدرج بالحساب المشار إليه تحت مسمي انحراف مخزون يمثل قيمة بعض السرقات والعجوزات المخزنية التي تمت ببعض مواقع كسارات وخلاطات الشركة خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وتم إحالتها للشئون القانونية دون موافاتنا بما تم بشأنها حتي تاريخه .

يتعين بحث ودراسة الفروق المشار إليها وتحقيق أسباب ومسئولية السرقات والعجوزات بمواقع الشركة المختلفة في ظل تزايدها ووضع الضوابط اللازمة للحد منها حفاظاً علي حقوق الشركة وموجوداتها .

بأستئجار الآت ومعدات ووسائل نقل بنحو ٤,٢ مليون جنيه دون موافاتنا بأسباب ذلك في ظل الطاقة العاطلة .

يتعين سرعة دراسة الحالة الفنية لهذه الأصول ودراسة الحالة الفنية للأصول العاطلة للاستفادة منها .

- مازالت الشركة لم تقم باستغلال الشقة المشتراة بالعامرية الكيلو ٢١ البالغ قيمتها نحو ١٢٥ الف جنيه حيث ان الشقة مازالت تحت التشطيب .

يتعين العمل علي الاستفادة منها .

- مازال لم يتم حسم موقف تحويل المكشطة ١٩٠٠ رقم (٦) الي ماكينة fdr وذلك بمعرفة الشئون الفنية بالشركة تحت اشراف شركة النيل العامة لإنشاء الطرق والتي تم تسليمها بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٩ للتجربة الفعلية بمشروع الخارجة / أسيوط والتي لم يتم استخدامها في حين تضمن الموقف التنفيذي للعملية وجود اعمال بنحو ١٣,٢ مليون جنيه .

يتعين تحديد أسباب عدم استخدام الماكينة وتحديد صلاحية التحويل من عدمه واجراء التسويات المالية بشأن تكلفة التحويل وقطع الغيار المنصرفة ومطالبات شركة إنشاء الطرق .

- سبق الإشارة بتقاريرنا السابق الي وجود عدد ١٤ جهاز تتبع لم يتم تركيبها والاستفادة منها منذ ٢٠١٨/١٢/٢٠ وقد تضمن محضر الجرد بمخزن المهمات في ٢٠٢٤/٦/٣٠ وجود عدد ١٦ جهاز لم يتم تركيبها والاستفادة منها دون موافاتنا بأسباب إضافة عدد ٢ جهاز للرصيد السابق .

يتعين التحقيق والمسالة بشأن عدم تركيبها والاستفادة منها .

- تضمن رصيد الحساب نحو ٤,٣٠٩ مليون جنيه قيمة العديد من أصناف الخامات والإنتاج غير التام بمخازن عمليات وكسارات تم الانتهاء منها منذ فترة وتسليمها لجهات الإسناد ونقل بعض محطات الخلط والكسارات لمواقع أخرى منذ عام ٢٠٢٠ ورغم ذلك لم يتم تحويلها للمخازن الرئيسية أو مخازن العمليات الأخرى للاستفادة منها .

يتعين تحقيق أسباب ذلك و الإفادة عن إمكانية تحويل تلك الأصناف لمخازن الشركة في ظل تسليم العمليات و اجراء ما يلزم من تصويبات .

- تضمن حساب النقدية بالبنوك والصندوق وودائع البنوك في ٢٠٢٤/٦/٣٠ نحو ١,٤١٨ مليون جنيه قيمة غطاء خطابات ضمان صادرة لصالح العملاء (جهات الإسناد) ، كما تضمن الحساب نحو ١٠,٧٩٣ مليون جنيه قيمة ودائع لأجل بالبنوك مرهونة حيازياً على ذمة تسهيلات ائتمانية تتمثل في خطابات ضمان (مقابل دفعات مقدمه وتأمين نهائي وضمان أعمال) حصلت الشركة مقابلها على فوائد دائنة بنحو ١,٥٠٧ مليون جنيه بعوائد متدنية عن أسعار الفائدة الجارية وتجدر الإشارة إلي تحمل الشركة لعمولات ومصروفات خطابات الضمان بنحو ٢,٤٣٦ مليون جنيه .

- تضمن حساب دائنة للمصالح والهيئات نحو ١٨,٥٠ مليون جنيه قيمة المستحق للهيئة العامة للطرق والكباري عن مسحوبات الشركة من البيتومين من شركة مصر للبترول طبقاً للبروتوكول الموقع بين الهيئة والشركة وشركة مصر للبترول والتي تقوم باستيدائه دورياً من المبالغ المستحقة للشركة عن العمليات المسندة من جانبها ويجدر الإشارة لعدم وجود مطابقة مع الهيئة للإقرار بصحته .

يتعين بحث ودراسة تلك المبالغ وإجراء المطابقة اللازمة .

- عدم سداد الشركة لمستحقات الجهات السيادية والبالغ إجماليها نحو ١٩١,١٠٨ مليون جنيه منه :-
  - نحو ١٨٠,٠٥٨ مليون جنيه هيئة التأمينات الاجتماعية (متضمنة غرامات التأخير بنحو ٧٧,٦٢٠ مليون جنيه) .
  - نحو ١١,٠٥٠ مليون جنيه الهيئة العامة للتأمين الصحي (المساهمة التكافلية) .

هذا فضلاً عن نحو ٨٩٠ ألف جنيه قيمة أتعاب الرقابة للجهاز المركزي للمحاسبات عن الأعوام من ٢٠١٦ /٢٠١٧ حتي ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤ ولم تقم الشركة بسدادها حتي تاريخه .

يتعين اتخاذ ما يلزم حيال سداد تلك المستحقات للجهات المشار اليها .

- مازال حساب تأمينات للغير يتضمن مبالغ عديده بأسماء الكثير من مقاولي الباطن والموردين تمثل قيمة ما تم خصمه منهم تحت مسميات مختلفة (تعليات – تأمينات – ضمان أعمال) وغيرها من الخصومات بلغت قيمتها نحو ١١,٥٧١ مليون جنيه وبعضها تمثل أرصده متوقفة منذ سنوات عن عمليات تم تسليمها نهائياً أو إبتدائياً ويتم ترحيلها من عام لأخر وقد جاء برد الشركة العام السابق بأنه جاري دراسة تلك الأرصدة وإتخاذ ما يلزم بشأنها وصرف المستحق للمقاول وهو ما لم يتم .

يتعين بحث ودراسة تلك الأرصدة وإتخاذ ما يلزم بشأنها .

- إستمرار قيام الشركة بخصم نسبة (٩ في الالف) من إجمالي عقود مقاولي الباطن تحت مسمي دمغات هندسية وتطبيقية ومصممي فنون وبما يزيد عن النسب المقررة بالقوانين المنظمة لها وكذا عن النسب المخصومة من جهه الاسناد حيث تقوم الشركة بتعلية نسبة (١,٥ في الالف) لحساب نقابة المهن الهندسية ويتم تخفيض حساب المصروفات بالباقي وقد بلغ ما امكن حصره منها نحو ٥٢٦,٩٢٦ الف جنيه رغم سابق رد الشركة علي تقاريرنا علي القوائم المالية للاعوام السابقة بأن ما يتم خصمه من المقاولين هو نقل عبء ما يتم خصمه علي الشركة من جهه الاسناد .

يتعين موافاتنا باسباب ذلك واجراء التصويب اللازم ومراعاة اثر ذلك علي الحسابات المختصة مع مراعاة خصم وتوريد الدمغات لصالح النقابات وفقاً لما تقضي به القوانين المنظمة في هذا الشان .

- ظهر رصيد حساب أوراق الدفع في ٢٠٢٤/٦/٣٠ دائناً بنحو ٤٢,٢٤٤ مليون جنيه وهو عبارة عن شيكات مسلمه لمقاولي الباطن نتيجة عقود جدولة مقابل تنازلهم عن القضايا المرفوعة ضد الشركة وقد تبين إستمرار عدم إلتزام الشركة بسداد الدفعات الشهرية المستحقة المتفق عليها لهؤلاء المقاولين

نظير تنازلهم عن الدعاوي القضائية المرفوعة علي الشركة مما ترتب علية لجوء المقاولين المشار إليهم إلي القضاء لرفع دعاوي قضائية مرة أخري ضد الشركة بالجدولة التي لم تنفذ ومستحقاتهم عن بعض العمليات بنحو ٦١,٧ مليون جنيه ومازالت متداولة بالقضاء .

يتعين تحقيق أسباب ومسئولية عدم الالتزام بعقود الجدولة المحررة مع المقاولين سالف الاشارة إليهم ومتابعة الدعاوي القضائية المرفوعة وموافاتنا بآخر المستجدات واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة في هذا الشأن لما لذلك من أثر علي أرصدة وأصول الشركة وبما يضمن حق الشركة .

- عدم التزام الشركة بإجراء المعالجة المحاسبية السليمة بشأن المصاريف الإدارية علي مسحوبات المقاولين من خامات علي بعض العمليات حيث يتم تخفيض المصروفات بها وصحتها التعلية لحساب الإيرادات المتنوعة هذا وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١,٩٨٠ مليون جنيه .

يتعين إجراء التصويب اللازم ومراعاة ذلك مستقبلاً .

- وجود بعض أوجه القصور في الرقابة الداخلية علي العهد المنصرفة لإمناء العهد خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ **حيث تبين لنا ما يلي :-**

أ- قيام الشركة بصرف اكثر من سلفة مستديمة لنفس الشخص خلال العام دون الالتزام بمبلغ العهدة المعتمد من السلطة المختصة في بداية العام وتداخل تسوية اكثر من سلفة معاً فضلاً عدم دراسة المنصرف من السلفة وإعادة النظر في مبالغها في ضوء الاستعاضات الفعلية .

ب - ظهور دائنية لبعض أمناء العهد نحو ٤,١٤٥ مليون جنيه قيمة مبالغ تم صرفها علي بعض العمليات دون الوقوف علي أسباب ذلك منها نحو ١,٨ مليون جنيه مستحقة للمندوب المالي لعملية الدائري الإقليمي والذي تم إحالته للمعاش بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢١ وهو ما يشير الي صورية صرف تلك المبالغ وجاء برد الشركة أنه جاري دراسة تلك الأرصدة وتحميلها علي حساب المقاولين كلا فيما يخصه .

يتعين تحقيق أسباب ومسئولية ما سبق واتخاذ اللازم بشأنه مع وضع الضوابط المنظمة لصرف واستعاضة وتسوية العهد المالية لتلافي أوجه القصور المشار إليها إحكاماً للرقابة .

- أظهرت قوائم التكاليف من خلال الموقف التراكمي لإيرادات ومصروفات العمليات منذ بدء تنفيذها وحتي ٢٠٢٤/٦/٣٠ تحقيق عدد (٢٤) عملية لخسائر بنحو ٢٦٦ مليون جنيه .

كما أظهرت قوائم التكاليف الخاصة بتقييم العمليات (إيرادات ومصروفات) من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠ تحقيق عدد (٢١) عملية لخسائر بنحو ٩٣ مليون جنيه منها عدد (١٧) عملية حققت خسائر بعد تحميلها بالتكاليف المباشرة فقط بنحو ٥٩ مليون جنيه .

يتعين تحقيق أسباب ومسئولية تحقيق مثل تلك العمليات لخسائر ، واتخاذ الإجراءات الحاسمة للحد من تلك الخسائر التي تحملتها الشركة عن هذه العمليات .

- مازالت الشركة تعتمد في توفير غالبية احتياجاتها من قطع غيار الديزل علي شركة مانتراك بموجب عقود سنوية أخرها عن عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنحو ١٤ مليون جنيه أفاد المختصين بالشركة أن هذه العقود تتم وفقاً لما هو متبع بالشركات التابعة وبمعرفة الشركة القابضة وتجدر الإشارة أن رصيد المخزون في ٢٠٢٤/٦/٣٠ لقطع غيار النقل بلغ نحو ١٦,٤ مليون جنيه بما يشير لعدم وجود دراسة للأرصدة المخزنية وكذا خطة اصلاح المعدات المطلوبة وفق احتياجات العمل .

يتعين بحث ودراسة أسباب ذلك والعمل علي توفير قطع الغيار وفق الاحتياجات الفعلية تجنباً لتعطل أموال الشركة في صورة مخزون دون استفادة .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :-

- مخالفة الشركة لأحكام المادة رقم ٦٢ مكرر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ والتي تقضى بأن تجتمع الجمعية العامة العادية خلال ثلاثة أشهر من إنتهاء السنة المالية لاعتماد القوائم المالية
- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، وتم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية كما تطبق الشركة نظام تكاليف لايفي بالغرض ويحتاج إلى تطوير .
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل لتلك البيانات بالدفاتر .

نائباً أول مدير الإدارة

وكيل الوزارة

(محاسبة/ نيفين نبيل بشارة)

وكيل الوزارة

(محاسب/ علي إبراهيم حامد)

تحريراً في : / ١٢ / ٢٠٢٤ .